



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

## لجنة مصايد الأسماك

الدورة الرابعة والثلاثون

1-5 فبراير/شباط 2021

إعلان لجنة مصايد الأسماك لعام 2021 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

إقراره الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Manuel Barange

مدير

شعبة مصايد الأسماك

البريد الإلكتروني: [Manuel.Barange@fao.org](mailto:Manuel.Barange@fao.org)

نحن، الوزراء والمندوبون المفوضون، ممثلين أعضاء منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأعضاء، والأعضاء المنتسبين إليها، خلال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (روما، فبراير/شباط 2021)، في إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في قراره رقم 95/4 بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول 1995،

**وإذ نذكر** بهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الرامي إلى القضاء على الفقر والجوع في كل مكان، **وإذ نلاحظ** أن العالم ليس على المسار المطلوب لتحقيق هدف "القضاء التام على الجوع"<sup>1</sup> مع تعرّض نحو 750 مليون نسمة لمستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2019، فيما لا يزال يعاني طفل من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن،

**وإذ نقر** بدور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في دعم البلدان لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما لمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية، واضعين في اعتبارنا النمو الإيجابي المستمر لهذا القطاع الذي ساهم في عام 2018 بـ 32 مليون طن من النباتات المائية، فضلاً عن 156 مليون طن من الأسماك<sup>2</sup> للاستهلاك البشري المباشر، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 7 أضعاف عن عام 1950، والذي يمدّ 3.3 مليارات نسمة بـ 20 في المائة تقريباً من متوسط نصيب الفرد من متناول البروتينات الحيوانية<sup>3</sup>،

**وإذ نلاحظ** أيضاً الهدف 14 من أهداف خطة التنمية المستدامة والمتمثل في صون المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام من أجل التنمية المستدامة، والدور الحاسم الذي تؤديه مصايد الأسماك ذات الإدارة المستدامة في تحقيق النتائج على مستوى التنوع البيولوجي، مع الاقتصادات الشاملة والمستدامة للبلدان المطلّة على المحيطات،

**وإذ نقر كذلك** بأن للنساء دور حاسم الأهمية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما كعوامل فاعلة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية لدى الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة، وبإمكانات قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تنمية الفرص المتاحة للنساء،

**وإذ نعتز** بالدور الهام الذي تضطلع به مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية وصغيرة النطاق وبمساهماتها في القضاء على الفقر وفي توفير سبل كسب العيش، وكذلك في ضمان الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية،

**وإذ نلاحظ** بقلق أن جائحة كوفيد-19 قادرة على مفاخرة الفقر والجوع وسوء التغذية، بما في ذلك ممارسة تأثير غير مسبوق على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2020. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحيّة ميسورة الكلفة. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. <http://www.fao.org/documents/card/ar/c/ca9692en>.

<sup>2</sup> يشمل مصطلح "الأسماك" في هذا الإعلان مجموعات إنتاج الأغذية المائية كافة، بما فيها الرخويات والقشريات والحيوانات المائية الأخرى، باستثناء الثدييات المائية والزواحف والأعشاب البحرية وغيرها من النباتات المائية.

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة 2020. حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم

**وإذ نسلم** بأن 65.4 في المائة من الأرصدة السمكية تصاد ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا، وأنه حيثما تخضع المصايد إلى إدارة فعالة تكون الأرصدة فوق المستويات المستهدفة أو قيد إعادة التكوّن، وحيثما تكون إدارة المصايد أقل فعالية، تسوء أوضاع الأرصدة واتجاهاتها،

**وإذ نلاحظ بقلق** أن التحسينات التي طبقت على إدارة مصايد الأسماك لم تكن كافية لعكس الاتجاه العالمي المتراجع للأرصدة السمكية الخاضعة للصيد المفرط، حيث إن نسبة 34.2 في المائة من مجمل الأرصدة السمكية البحرية التي ترصدها منظمة الأغذية والزراعة تتعرض حاليًا للصيد بمعدلات تتجاوز الحدود البيولوجية المستدامة، أي بزيادة ثلاثة أضعاف عن مستوياتها منذ بدء الرصد في عام 1974<sup>4</sup>،

**وإذ نسلم** بأن التحديات التي تعترض تنفيذ التدابير الفعالة لإدارة مصايد الأسماك هي تحديات معقدة وتخص كل إقليم ومتعددة الأبعاد، وبأنها كثيرًا ما تعزى إلى عدم كفاية البيانات اللازمة لدعم القرارات القائمة على العلوم، فضلًا عن محدودية القدرات المؤسسية والبشرية، ما يبرز ضرورة بذل جهود متضافرة في المياه الواقعة ضمن الولاية الوطنية وخارجها، لا تشمل فقط تدابير الصون وإنما تشتمل أيضًا على بناء القدرات والدعم، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا،

**وإذ نسلم كذلك** بأن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك تتطلب إدماج مصايد الأسماك في أطر أوسع للتخطيط والحوكمة المحيطات، في سياق النظام الإيكولوجي والنهج الوقائية، وتعزيز الإرادة السياسية والقدرة على تحسين تنفيذ الأطر الحالية للسياسات،

**وإذ نقر** بأن تربية الأحياء المائية كانت القطاع الأسرع نموًا بين سائر قطاعات إنتاج الأغذية على امتداد العقود الخمسة الماضية، وأنها مسؤولة عن مضاعفة نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي للأسماك منذ عام 1960، وأنها تقدم حاليًا مساهمات متزايدة في توفير الغذاء وسبل كسب العيش لعدد متنام من السكان، **وإذ نعتبر كذلك** بضرورة ضمان أن يعزز القطاع مصادر الأعلاف المستدامة، وأن يتطور بطريقة مستدامة، بما في ذلك عن طريق تحسين الصحة المائية والأمن البيولوجي، وتخفيف عبء المرض وتشجيع الاستخدام الرشيد والمتعلق لمضادات الميكروبات،

**وإذ نشير إلى** التحديات الملحوظة لقطاعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية جرّاء تغيّر ظروف المناخ والمحيطات، لا سيما حيثما يؤثر ارتفاع درجات حرارة المياه، ونزع الأكسجين منها، والتحمض في البيئات المائية أصلًا في توزيع الأرصدة السمكية ووفرتها في العديد من الأقاليم، فإن هناك حاجة ملحة إلى معالجة هذه المشاكل من خلال تدابير مبتكرة وشاملة وفعالة ومتكيفة لإدارة مصايد الأسماك، وعبر ضمان نظم إيكولوجية صحية ومنتجة، بما في ذلك من خلال استخدام استنادًا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، أدوات قائمة على المناطق وفعالة من حيث الوقت لإدارة الموارد وصورها على نحو يتيح صون الأرصدة السمكية واستخدامها على نحو مستدام بما يشمل المناطق المحميّة بحسب الاقتضاء ووفقًا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية،

**وإذ نلاحظ كذلك** أن استجابتنا لهذه التحديات، إذا ما خضعت إلى إدارة جيدة، قد تولّد أيضًا عددًا من الفرص، بما فيها قدرة قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الإسهام في خفض الانبعاثات، من خلال اتباع ممارسات تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة،

<sup>4</sup> منظمة الأغذية والزراعة 2020. حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم.

**وإذ نعتزف** بضرورة اتخاذ إجراءات هادفة على وجه السرعة لضمان استمرار الأغذية والمنتجات المائية<sup>5</sup> في توفير سبل شاملة وفعالة ومستدامة للحدّ من الفقر وتأمين سبل كسب العيش ودعم الأمن الغذائي والتغذية، باعتبارها أمورًا بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030،

**وإذ نلاحظ** أن الغرض من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 كان إرساء مبادئ لأنشطة الصيد ومصايد الأسماك الرشيدة، بما في ذلك تنمية تربية الأحياء المائية، بغية ضمان صون الموارد المائية الحية وإدارتها وتنميتها على نحو رشيد.

#### فإننا

- (1) **نؤكد من جديد** التزامنا بأهداف المدونة، وبالتنفيذ الفعال للأدوات والصكوك الدولية، الملزمة وغير الملزمة، المتصلة بالمصايد وتربية الأحياء المائية منذ أن تم اعتماد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، حسب مقتضى الحال،
- (2) **ونقر** بأنه، بغية تعزيز النجاحات التي تحققت مؤخرًا على صعيد استدامة المصايد، علينا تطبيق نظم لتقييم المصايد وإدارتها وتحسين تلك النظم في جميع الأقاليم لا سيما تلك التي يكون فيها وضع الأرصد السمكية في تراجع أو غير معروف، بما في ذلك من خلال برامج منسقة لتنمية القدرات تتناول احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، مع إيلاء اهتمام خاص للأقاليم التي تفتقر إلى البيانات والعمل لأجل الحد من الفجوة الرقمية،
- (3) **ونذكر** أنّ علينا تمكين الأساس العلمي دعمًا لقرارات إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة، من قبيل الوسائل الإلكترونية للرصد ورفع التقارير، وتعزيز التعاون العلمي الدولي، وبخاصة البحوث العابرة للتخصصات، وبناء القدرات والتعليم والتدريب، وضمان مراعاة أفضل مشورة علمية متاحة بحسب القطاعات على النحو الواجب في عملية صنع القرار، مع مراعاة عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2030،
- (4) **ونعيد التأكيد على** أهمية نهج النظام الإيكولوجي بوصفه إطارًا فعالًا لتحقيق التكامل بين أهداف الصون والاستخدام المستدام، وتعزيز تطبيق تدابير الإدارة عبر جميع النظم المائية، بما يتسق مع تعقيدات كل مورد وموئل وفردته، والحد من تأثير النفايات البحرية ومعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها بشكل آخر، والحد من المصيد المرتجع ومسائل المصيد العرضي، والقضاء على ممارسات الصيد الضارة،
- (5) **ونعترف** بقدرة تربية الأحياء المائية على تحقيق مزيد من النمو، لا سيما من خلال الممارسات المبتكرة التي تدعم الإشراف البيئي، فضلًا عن فوائد البرامج الحالية والجديدة للتطوير الشامل لتربية الأحياء المائية المستدامة، وضرورة قيام الاستثمارات بدعم بناء القدرات، وخدمات البحث والإرشاد، مع إيلاء اهتمام خاص للأقاليم التي سيكون عبء النمو السكاني فيها على النظم الغذائية في أشده،
- (6) **ونؤكد من جديد** أهمية آليات الحوكمة التعاونية الدولية من أجل المساعدة في تحسين مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة وحماية بيئة المحيطات، بما في ذلك دعم الجهود في تنفيذ الصكوك الدولية، حيثما ينطبق ذلك، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم

<sup>5</sup> تشمل الأغذية المائية الزعنفيات والقشريات والرخويات والنباتات المائية مثل الأعشاب البحرية.

المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 في ما يتصل بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاقية بشأن الأرصد السمكية)، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والصكوك المكتملة لهذا الاتفاق، بما في ذلك عن طريق دعم الصناديق المرتبطة بها، من أجل الحد من الصيد المفرط للأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه،

(7) **وسنقي ملتزمين بتعزيز** نظم الصون والإدارة للأجهزة الإقليمية الاستشارية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، حيثما ينطبق ذلك، وتحسين أدائها لتعزيز حوكمة مصايد الأسماك، وصون النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي وإعادةها إلى حالتها الأصلية بصورة أفضل، مع الإسهام بمزيد من الفعالية في الأمن الغذائي؛ والنظم الغذائية المستدامة؛ ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وكذلك النمو المستدام والوظائف،

(8) **ونشجع** على استهلاك الأسماك والنباتات المائية ومنتجاتها الصادرة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة، والتي يتم صيدها وفقاً لتدابير الصون والإدارة المرعية، مع الاعتراف بأنها من أكثر الأغذية صحة على وجه الأرض، وخاصة استهلاك الموارد غير المستغلة استغلالاً كاملاً، مع الإقرار بأن ارتفاع درجات حرارة المياه، وإزالة الأكسجين منها والتحمض في البيئات المائية هي عوامل من المتوقع أن تتسبب بتغيير سريع في إنتاجية الأنواع السمكية المستهدفة وغير المستهدفة وفي توزيعها الحالي في المحيطات والبحار والمياه الداخلية،

(9) **ونشجع** السياسات التي تدعم مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية صغيرة النطاق في الأمن الغذائي والعمالة وتوليد الدخل وتعترف بها، **وتحسّن** نظم جمع البيانات لا سيما من مصايد الأسماك صغيرة النطاق والحرفية، **وندعم كذلك** نفاذ صغار الصيادين ومرميّ الأسماك إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية بما يكفل التجارة العادلة وغير التمييزية بمنتجات المصايد وتربية الأحياء المائية صغيرة النطاق، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة،

(10) **ونضمن** إيلاء المراعاة الواجبة للأسماك في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية للأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في استدامة النظم الغذائية على المدى البعيد من أجل القضاء على الجوع ومعالجة العبء الثلاثي لسوء التغذية والحد من الأمراض المرتبطة بالنمط الغذائي،

(11) **ونشجع** على الحد من الفاقد والمهدر في القطاع لدى مرحلة ما قبل الصيد وما بعده، بما في ذلك المصيد المرتجع، وذلك عن طريق تنفيذ معايير متفق عليها دولياً من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة بما يشمل التوعية والتثقيف والتدريب وفقاً للسياق والقدرات والأولويات الوطنية، ولا سيما معايير السلامة والجودة، لتحسين تجهيز الأسماك وتوزيعها واستهلاكها، ما يزيد بالتالي كذلك من قيمة المنتجات السمكية دعمًا لاقتصادات شاملة ومستدامة للبلدان المطلّة على المحيطات،

(12) **ونعترف** بأهمية التجارة المستندة إلى القواعد والمفتوحة وغير التمييزية والمنصفة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من خلال التعاون في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، وحظر بعض أشكال الإعانات لمصايد الأسماك التي تسهم في السعة المفرطة والصيد المفرط وإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير

القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومن خلال ضمان أن تكون التدابير التجارية والفنية شفافة، ومستندة إلى الأدلة العلمية وغير تمييزية ومتماشية مع اللوائح والمعايير المتفق عليها دوليًا، وألا تؤدي إلى حواجز غير جمركية أو تقوض تدابير الصون،

(13) ونشجع على تحقيق ظروف عمل آمنة وصحية ومنصفة لجميع العاملين في القطاع، وندعم الجهود الرامية إلى الحؤول دون العمل القسري ووضع حدّ له، وتيسير الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية للصيادين ومنتجي تربية الأحياء المائية ومجتمعاتهم، ودعم التدابير الرامية إلى تحسين السلامة في البحار، والعمل على تعزيز مستويات المعيشة للجميع في هذا القطاع، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية،

(14) ونضمن تمكين المرأة من خلال تعزيز وصولها الكامل إلى قطاع المصايد وتربية الأحياء المائية وإلى فرص متكافئة من خلال سياسات قائمة على نوع الجنس، عبر اتخاذ إجراءات فعالة بوجه التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل، وتيسير وصول المرأة إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والائتمان وفرص تنظيم المشاريع والموارد الطبيعية، وتوفير فرص متكافئة لها على جميع المستويات بما فيها، فرص القيادة واتخاذ القرارات، وعبر مكافحة الفوارق المتأصلة بين الجنسين التي تضر بالنساء،

(15) وندعم تنفيذ نهج إدارية متكاملة ومنسقة ومتعددة القطاعات قائمة على الأدلة والنظم الإيكولوجية، فضلاً عن التخطيط المكاني والزمني ونشير إلى أنّ جهودنا سنُنفَّذ في سياق من الضغوط الخارجية المتزايدة في النظم المائية البحرية والداخلية، مثل التلوّث بجميع أشكاله، والممارسات غير الخاضعة للتنظيم، والكوارث الطبيعية، وتغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة المنافسة على استخدام المناطق البحرية والساحلية وغير ذلك من طلبات على الوصول إلى المياه العذبة وإلى الأراضي.

ونخلص إلى أن كل ما سبق ذكره يدعم رؤية آخذة في التطور وإيجابية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال القرن الحادي والعشرين، يتم بموجبها الاعتراف بالقطاع اعترافاً كاملاً لمساهمته في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية، وقدرته على الاستعداد لمواجهة الظروف المتغيرة للمناخ والمحيطات والاستجابة لها، والتزامه بتحقيق الاستدامة.

ونوصي بأن تُوضع عملية مواصلة تطوير هذه الرؤية الجديدة، حسب الاقتضاء، تحت إشراف لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بوصفها المحفل العالمي الرئيسي للمناقشات والقرارات المتعلقة بقضايا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من أجل مواصلة تعزيز الحلول التشاركية والقائمة على أسس علمية.

روما، إيطاليا، الأول من فبراير/شباط 2021